الأوضاع الاقتصادية في الأردن 1970– 1979

م. د. محمد رشيد غافل
المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الأولى

الملخص:

يلخص البحث النمو الاقتصادي في الأردن خلال حقبة السبعينات، إذ شهدت البلاد تطورا ملحوظا بزيادة الاستثمارات الأجنبية وتوسع القطاع الصناعي، مما أسهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وتم تحليل التحديات الاقتصادية مثل: ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والاعتماد على المساعدات الخارجية، فضلا عن تأثير الصراعات الإقليمية على التجارة والاستثمار.

وأخيرا، استعرض البحث السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة، بما في ذلك برامج الإصلاح والتوجه نحو الخصخصة، مع تحليل تأثير تلك السياسات على النمو الاقتصادي واستدامته.

الكلمات المفتاحية: سياسات، الاقتصاد، الأردن، الاستثمار.

Economic Conditions in Jordan from 1970 to 1979

Dr. Muhammad Rashid Ghafil Salem
Baghdad General Directorate of Education / Karkh I

Abstract:

The study summarizes Jordan's economic growth during the 1970s, during which the country witnessed remarkable development with increased foreign investment and an expanding industrial sector, contributing to improved living standards and increased GDP.

Economic challenges such as high unemployment rates ،inflation ،and dependence on foreign aid are also analyzed as well as the impact of regional conflicts on trade and investment .Finally ،the study reviewed the economic policies pursued by the government ،including reform programs and the trend toward privatization ،analyzing their impact on economic growth and sustainability.

Keywords: Policies, Economy, Jordan, Investment.

المقدمة:

شهد اقتصاد الأردن خلال عقد السبعينات تحولات جوهرية نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية، إذ تميزت تلك الحقبة بارتفاع أسعار النفط وزيادة المساعدات الخارجية، مما أثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والتنموية في الأردن.

وسعت الحكومة الأردنية إلى استغلال هذه الظروف وذلك بتنفيذ خطط تنموية طموحة، مثل: الخطة الثلاثية (1973–1975)، والخطة الخمسية الأولى (1976–1980)، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، واجه الاقتصاد الأردني تحديات متعددة، منها: العجز المزمن في الميزانية العامة، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، فضلا عن أن التوسع في القطاع العام وزيادة النفقات الجارية أثرا على كفاءة الإنفاق العام وأديا إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية في العقود اللاحقة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة اقتصاد الأردن في السبعينات، وتقييم تأثيره على النمو الاقتصادي والتحديات التي واجهها، وذلك باستعراض الخطط التنموية المعتمدة، وتحليل البيانات الاقتصادية المتاحة، والاستفادة من الدراسات السابقة ذات الصلة.

يسعى الباحث إلى تقديم فهم شامل للسياسات الاقتصادية في تلك الحقبة، وتحديد الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فاعلية في المستقبل.

تناول البحث مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تناول المبحث الأول النمو الاقتصادي في الأردن خلال عقد السبعينيات اولا معدلات النمو ثانيا المشاريع الكبرى في الاقتصاد الأردني خلال عقد السبعينيات تطرق المبحث الثاني التحديات الاقتصادية أولا المشكلات الاقتصادية ثانيا الازمات الاقتصادية وتناول المبحث الثالث السياسات الاقتصادية أولا السياسة الحكومية ثانيا النتائج والتأثيرات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول حقبة زمنية حاسمة في تاريخ الاقتصاد الأردني، إذ شهدت السبعينات تحولات اقتصادية وسياسية أثرت بشكل كبير على مسار التنمية في المملكة. وذلك بتحليل السياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الحقبة، مما يمكن فهم الأسس التي بني عليها الاقتصاد الأردني، وتقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها .

ويسهم هذا البحث في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالتحولات الاقتصادية في الأردن خلال السبعينات، ويقدم رؤى تحليلية تساعد صناع القرار والباحثين في فهم التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني، وكيفية التعامل معها. ويمكن أن تسهم نتائج هذا البحث في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التباين بين الأهداف الطموحة للسياسات الاقتصادية الأردنية في السبعينات والنتائج الفعلية التي تحققت على أرض الواقع. وعلى الرغم من تنفيذ خطط تنموية متعددة، إلا أن الاقتصاد الأردني استمر في مواجهة تحديات بنيوية، مثل: العجز في الميزانية، والاعتماد على المساعدات الخارجية، وضعف القاعدة الإنتاجية .

ويسعى هذا البحث إلى تحليل أسباب هذا التباين، وتقييم فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الحقبة، وذلك بدراسة الخطط التنموية، وتحليل البيانات الاقتصادية، ومقارنة النتائج المتحققة بالأهداف المعلنة. ويهدف البحث إلى تقديم فهم أعمق للعوامل التي أثرت على فاعلية السياسات الاقتصادية في السبعينات، وتحديد الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تحسين السياسات الاقتصادية المستقبلية .

أهداف البحث:

1 .تحليل السياسات الاقتصادية الأردنية في السبعينات وتقييم مدى تحقيقها لأهدافها التنموية .

2 .تحديد التحديات البنيوية التي واجهت الاقتصاد الأردني خلال تلك الحقبة .

3 .تقييم تأثير المساعدات الخارجية على الاقتصاد الأردني ومدى استدامته .

4 .استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الاقتصادية الأردنية في السبعينات لتوجيه السياسات المستقبلية .

إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث من السؤال:

إلى أي مدى كانت السياسات الاقتصادية الأردنية في السبعينات فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، وما العوامل التي أثرت على نجاحها أو فشلها؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية:

1. ما الأهداف الرئيسة للخطط التنموية الأردنية في السبعينات؟
2. ما التحديات الاقتصادية التي واجهت تنفيذ هذه الخطط؟
3. كيف أثر الاعتماد على المساعدات الخارجية على استدامة النمو الاقتصادي؟
4. ما الدروس المستفادة من تجربة السياسات الاقتصادية الأردنية في السبعينات؟

الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات السياسات الاقتصادية الأردنية في السبعينات، منها: دراسة Adams 1989 التي قدمت تحليلا شاملا لسياسات التكيف والتنمية في الأردن، مشيرة إلى تأثير المساعدات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وناقشت دراسة Harrigan و El-Said 2009 برامج التكيف الهيكلي في الأردن، مسلطة الضوء على التحديات التي واجهت تنفيذ هذه البرامج. فضلا عن ذلك، قدمت دراسة الكتوت (2018) تحليلا نقديا للأزمة المالية والاقتصادية في الأردن، موضحة الأسباب البنيوية التي أدت إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية.

وتستند هذه الدراسة إلى هذه الأعمال وغيرها لتقديم تحليل متكامل للسياسات الاقتصادية الأردنية في السبعينات، مع التركيز على التحديات البنيوية والدروس المستفادة.

المبحث الأول

النمو الاقتصادي في الأردن خلال عقد السبعينات

شهد اقتصاد الأردن خلال عقد السبعينات تحولات جوهرية، إذ تميزت هذه الحقبة بنمو اقتصادي ملحوظ نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية. ومن أبرز هذه العوامل ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973، مما أدى إلى زيادة التحويلات المالية من الأردنيين العاملين في دول الخليج، فضلا عن تدفق المساعدات الخارجية. وأسهمت السياسات الحكومية التنموية في تعزيز هذا النمو، إذ تم تنفيذ خطط تنموية طموحة هدفت إلى تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية. وفقا لتقرير البنك الدولي، بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من 1973 إلى 1982 حوالي 11.6%، مما يعكس الأداء القوي للاقتصاد الأردن في تلك الحقبة (البنك الدولي، 1975، ص5).

وعلى الرغم من هذا النمو، إلا أن اقتصاد الأردن ظل يواجه تحديات هيكلية، مثل: محدودية الموارد الطبيعية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، فضلا عن أن النمو الاقتصادي لم يكن متوازنا بين مختلف القطاعات والمناطق، إذ تركزت الاستثمارات في المدن الكبرى، مما أدى إلى تفاوت في مستويات التنمية بين المناطق الحضرية والريفية، هذا التفاوت أظهر الحاجة إلى تبني سياسات تنموية أكثر شمولية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة (فيلر، 1994، ص 14).

أولا: معدلات النمو

شهد الأردن خلال عقد السبعينات تحولات اقتصادية مهمة تمثلت في نمو ملحوظ في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وتوسع في المشروعات الكبرى، ولاسيما تلك الممولة من المساعدات الخارجية. وقد جاء هذا النمو نتيجة تضافر عدة عوامل، من بينها تدفق المساعدات من دول الخليج بعد الطفرة النفطية عام 1973، وزيادة التحويلات المالية من العاملين الأردنيين في الخارج، وتوجه الدولة نحو تنفيذ خطط تنموية طموحة ركزت على البنية التحتية والقطاعات الخدمية، وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن الأردن قد حقق معدلات نمو سنوية في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 7% و10% في منتصف العقد، مما يعكس حقبة ازدهار نسبي في اقتصاد كان يعاني قبل سنوات قليلة من آثار كارثية نتيجة أحداث أيلول الأسود عام 1970، والانقطاع المؤقت في المساعدات الغربية والعربية (ولسون، 1983، ص 320).

واتخذ الأردن في هذه الحقبة موقفا نشطا في إدارة الاقتصاد، إذ قامت بإعداد وتنفيذ خطط خمسية تنموية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، والحد من الاعتماد على المساعدات، وإن كان هذا الهدف لم يتحقق إلا جزئيا، فقد استمرت المساعدات الخارجية في تشكيل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، ولاسيما من دول الخليج العربي بعد عام 1973، التي شهدت فوائض مالية ضخمة وظفت جزءا منها في دعم اقتصادات دول المواجهة، ومن بينها الأردن (الحسن، 1991، ص 145).

وإلى جانب المساعدات، أسهمت التحويلات المالية من المغتربين الأردنيين العاملين في الخليج بشكل كبير في تحسين ميزان المدفوعات، وتعزيز الطلب المحلي. ففي عام 1978 مثلت هذه التحويلات أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تعكس الدور الحيوي لهذه الأموال في دعم النمو الاقتصادي وذلك بتمويل الاستهلاك والاستثمار الخاص (الجغبير، 1995، ص 87).

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

أما على صعيد المشروعات الكبرى، فقد أولت الدولة أهمية خاصة لتطوير البنية التحتية، فشهدت البلاد توسعا في مشاريع النقل والطاقة، مثل: مشروع خط أنابيب النفط من العقبة إلى الزرقاء، وتحسين شبكات الطرق التي ربطت الأطراف النائية بالمراكز الحضرية، واستثمرت الحكومة في إنشاء عدد من السدود لتخزين المياه وتوفيرها للزراعة والاستخدام المنزلي، في محاولة للتغلب على مشكلة ندرة المياه التي كانت ولا تزال من أهم التحديات الهيكلية للاقتصاد الأردني (السرطاوي، 1998، ص 113).

وفي قطاعي التعليم والصحة، ازداد الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ، إذ سعت الدولة إلى توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية وذلك ببناء المدارس والمراكز الصحية، وتوظيف أعداد متزايدة من المعلمين والأطباء، مما أسهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وإن كان بشكل غير متوازن بين المناطق الريفية والحضرية (النجار، 1989، ص 203).

ولكن هذا النمو السريع لم يكن دون ثمن، إذ أدى إلى ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع الطلب المحلي مقابل عرض محدود من السلع والخدمات، فضلا عن اختلالات هيكلية تمثلت في ضعف القاعدة الإنتاجية، واستمرار الاعتماد على الاستيراد، مما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري على الرغم من التحسن المؤقت في ميزان المدفوعات بفضل التحويلات والمساعدات (ولسون، 1983، ص 325).

وأصبح التوظيف الحكومي أحد أدوات الدولة لاحتواء البطالة، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري، وارتفاع فاتورة الأجور والرواتب في الموازنة العامة، وهو ما أثار مخاوف لدى الاقتصاديين من استدامة هذا النموذج في غياب قطاع خاص قادر على توليد فرص العمل (البدور، 1982، ص 76).

وفي المجمل، يمكن القول: إن عقد السبعينات مثل حقبة انتعاش نسبي للاقتصاد الأردني، مدفوعا بعوامل خارجية مثل: المساعدات والتحويلات، وداخليا بفضل الإنفاق الحكومي الواسع على مشاريع البنية التحتية والخدمات. إلا أن هذا النمو كان هشا من حيث اعتماده على مصادر غير مستدامة، ولم يرافقه تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي قادر على الصمود أمام الصدمات المستقبلية، وهو ما سيتجلى لاحقا في عقد الثمانينات.

ثانيا: المشاريع الكبرى في الاقتصاد الأردني خلال عقد السبعينات

في خضم الطفرات الاقتصادية التي شهدها الأردن في السبعينات، برزت المشروعات الكبرى كأحد المحاور الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة في دعم البنية التحتية، وتعزيز القدرات الاقتصادية الوطنية، وتقليل نسب البطالة المتزايدة، هذه المشاريع لم تكن مجرد أدوات اقتصادية، بل حملت في طياتها أبعادا سياسية واستراتيجية، عكست رغبة النظام الأردني في ترسيخ الاستقرار الداخلي وتحقيق الاعتماد الذاتي في بعض القطاعات الحيوية، ولاسيما بعد التحديات السياسية والاقتصادية التي أعقبت أيلول الأسود عام 1970، ومن أبرز هذه المشروعات التي شكلت عماد السياسة الاقتصادية في تلك الحقبة، مشروع الفوسفات الأردن، الذي مثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. فبفضل الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية وتوسيع قدرات النقل والتصدير، تحول الأردن إلى أحد المصدرين الرئيسين للفوسفات، ولاسيما إلى الأسواق الآسيوية، مما وفر عائدات ضخمة عززت من قدرة الدولة على تمويل مشاريع أخرى (ولسون، 1983، ص 327). وقد تم في هذه المرحلة تطوير مناجم الحسا، والرويشد، وتحديث آليات الإنتاج، والنقل، مما أسهم في مضاعفة حجم الصادرات الفوسفاتية بنسبة قاربت 250% بين عامي 1972 و1979 (أبو سعدة، 1992، ص 191).

وكذلك كان لمشروع ميناء العقبة دور استراتيجي بالغ الأهمية. ففي إطار سعي الأردن لكسر اعتماده على موانئ الدول المجاورة، قامت الحكومة بتوسيع قدرات الميناء وتحديث تجهيزاته، مما مكن البلاد من استقبال كميات أكبر من الواردات والصادرات، ولاسيما تلك المرتبطة بمشروعات التعدين والصناعة (شحادة، 1980، ص 104). وقد ارتبط الميناء بمشاريع أخرى، منها: مشروع خط أنابيب النفط من العقبة إلى مصفاة الزرقاء، الذي أسهم في تعزيز الأمن الطاقي، وتقليص كلفة استيراد المشتقات النفطية، وخفض التكاليف اللوجستية المرتبطة بنقل النفط من مصادره الخارجية.

ومن بين أبرز المشاريع كذلك، مشروع قناة الغور الشرقية، الذي نفذ بتمويل من البنك الدولي وعدد من الجهات المانحة، وهذا المشروع كان يهدف إلى تحسين قدرات الري، والزراعة في منطقة الأغوار، وزيادة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية مثل: القمح، والخضروات، وهو ما كان له أثر مباشر في دعم الأمن الغذائي الوطني، وتحسين أوضاع صغار المزارعين في المناطق الطرفية (الهزايمة، 1985، ص 112)، وقد ترافق هذا المشروع مع بناء عدد من السدود الصغيرة التي هدفت إلى تجميع مياه الأمطار والاستفادة منها في الري والشرب، مما يعكس سياسة حكومية واضحة نحو تنمية الريف والزراعة.

أما في القطاع الصناعي، فقد أطلقت الحكومة مشاريع تنموية في إطار مؤسسة المناطق الصناعية المؤهلة، وإن لم تكن تحمل التسمية الرسمية التي عرفت لاحقا في التسعينات، فإن البذور الأولى لتجميع الصناعات في مناطق محددة ذات بنية تحتية صناعية متطورة قد وضعت في السبعينات. مثال ذلك: المنطقة الصناعية في الزرقاء، التي احتضنت مصانع الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، فضلا عن بعض الصناعات الكيمياوية الناشئة (الطباع، 1988، ص 139)، وهذا التوجه أسهم في خلق فرص عمل جديدة، وإن كانت مؤقتة في بعض الأحيان، لكنه أظهر نية واضحة لدى صانع القرار الأردني في تشجيع القطاع الصناعي كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي.

ويلحظ أن تمويل هذه المشروعات لم يكن فقط داخليا، بل إن الأردن اعتمد –إلى حد كبير– على التمويل الخارجي، سواء عبر القروض التنموية من البنك الدولي، أو عبر المنح الخليجية بعد الطفرة النفطية 1973. فدول الخليج، ولاسيما السعودية والكويت، قدمت مساعدات مالية سخية للأردن، ليس فقط لدعم الميزانية، بل لتمويل مشاريع حيوية مثل: المستشفيات، والمدارس، وشبكات المياه والكهرباء (بدران، 1993، ص88).

ومع أن هذه المشاريع الكبرى مثلت حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية خلال عقد السبعينات، فإنها لم تكن بمنأى عن التحديات. فالبعض منها تعطل تنفيذه بسبب تأخر التمويل أو ضعف الكفاءة الإدارية، والبعض الآخر لم يحقق العائد المرجو منه على المدى البعيد. فضلا عن أن التوزيع الجغرافي للمشروعات لم يكن متوازنا، إذ تركزت معظم الاستثمارات في وسط البلاد، مما أسهم في تعميق الفوارق التنموية بين العاصمة عمان وبقية المحافظات، ولاسيما الجنوبية والشرقية (الروابدة، 1987، ص211)، وعلى الرغم من ذلك، فإن إجمالي أثر هذه المشروعات على اقتصاد الأردن في السبعينات كان إيجابيا من حيث دعم النمو، وتحسين البنية الأساسية، وخلق بيئة أفضل للاستثمار المحلي والخارجي، وتمهيد الطريق لاقتصاد أكثر حداثة في العقود التالية، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه المشاريع لم تكن مجرد استجابات آنية لأزمات، بل كانت، في جزء كبير منها، ثمرة تخطيط استراتيجي من قبل الدولة، ونتاج شراكات متعددة الأطراف أسهمت في تحديث الاقتصاد الوطني، وعند تحليل النمو الاقتصادي في الأردن خلال عقد السبعينات، يتضح أن هذه الحقبة شهدت نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعا بزيادة المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج. إلا أن هذا النمو لم يكن مستداما، إذ اعتمد بشكل كبير على عوامل خارجية، مما جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وأن التركيز على القطاعات غير الإنتاجية، مثل: العقارات والخدمات، أدى إلى

ضعف في القاعدة الإنتاجية المحلية، مما حد من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو ذاتي ومستدام (فيلر، 1994، ص14).

ومن وجهة نظر الباحث، فإن النمو الاقتصادي في تلك الحقبة كان فرصة لم تستغل بشكل فعال لبناء اقتصاد قوي ومتنوع، كان من الممكن توجيه الاستثمارات نحو تطوير القطاعات الإنتاجية، مثل: الزراعة والصناعة، لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج. وأن السياسات الاقتصادية كان ينبغي أن تركز على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لضمان توزيع عادل للثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية (فهمي الكتوت، 2018، ص 45).

وبناء على ما تقدم، يرى الباحث أن النمو الاقتصادي في السبعينات، على الرغم من معدلاته المرتفعة، لم يكن مستداما؛ بسبب اعتماده على مصادر خارجية وعدم التركيز على تطوير القاعدة الإنتاجية المحلية، لذا من الضروري أن تركز السياسات الاقتصادية المستقبلية على تعزيز القطاعات الإنتاجية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية

على الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده الأردن في السبعينات، إلا أن هذه الحقبة لم تخل من تحديات اقتصادية كبيرة، ومن أبرز هذه التحديات: العجز المزمن في الميزانية العامة، إذ ارتفعت النفقات الحكومية بشكل كبير نتيجة لتوسيع القطاع العام وزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية، دون تحقيق إيرادات كافية لتغطية هذه النفقات، وفقا لتقرير البنك الدولي، بلغت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للإنفاق الجاري حوالي 66% في النصف الثاني من السبعينات، مما اضطر الحكومة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية والاقتراض (البنك الدولي، 1975، ص7).

فضلا عن ذلك، واجه الاقتصاد الأردني تحديات أخرى مثل: التضخم وارتفاع معدلات البطالة، ولاسيما بين الشباب، وأن الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية في المنطقة، مما أثر على استقراره واستدامته، هذه التحديات أظهرت الحاجة إلى تبني إصلاحات اقتصادية هيكلية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل (فيلر، 1994، ص18).

أولا: المشكلات الاقتصادية

عاش اقتصاد الأردن خلال عقد السبعينات جملة من التحديات الهيكلية المزمنة، التي لم تفلح السياسات التوسعية ولا الطفرات المالية المؤقتة في احتوائها بصورة جذرية، إذ كان هذا العقد يحمل في طياته تراكما لتعقيدات اقتصادية تعود إلى ستينات القرن العشرين، تفاقمت مع تداعيات حرب حزيران 1967، وأحداث أيلول 1970، وأزمات النفط العالمية، ويمكن القول: إن بنية الاقتصاد الأردني في هذه الحقبة اتسمت بالهشاشة، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، والانكشاف أمام المتغيرات الإقليمية والدولية، ومن أبرز المشكلات البنيوية التي واجهت الاقتصاد الأردني في السبعينات، ما يعرف بمشكلة الاختلال بين الموارد المحلية والاحتياجات الوطنية، إذ كان الإنتاج المحلي – سواء في الزراعة أو الصناعة – عاجزا عن تلبية متطلبات السوق المحلية، مما أدى إلى ارتفاع الاعتماد على الواردات، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري ، وقد تزامن هذا الاختلال مع محدودية القاعدة الإنتاجية، وعدم قدرة القطاعات الاقتصادية على تحقيق تنمية ذاتية مستدامة(ولسون، 1983، ص 321).

وشكل ارتفاع معدلات البطالة المقنعة واحدة من أبرز الإشكالات الاجتماعية الاقتصادية، ولاسيما في القطاع الزراعي، الذي شهد تراجعا في نسب المشتغلين به مقابل ارتفاع متطلبات العيش الحضري الذي فرضته الهجرة الداخلية نحو المدن، وبالأخص العاصمة عمان. هذا التحول الديموغرافي لم يكن ناتجا عن تطور طبيعي، بل عن قصور في سياسات التنمية الريفية، وتركز الاستثمارات الحكومية والخاصة في المدن (الطباع، 1988، ص131)، ومن المشكلات الهيكلية كذلك ضعف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؛ بسبب تأخر أساليب الإنتاج، وانخفاض مستوى التأهيل التقني للعمالة الوطنية، إلى جانب محدودية الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الصناعي، وقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 1977 إلى أن الإنتاجية في القطاع الصناعي الأردني أقل بنسبة 40% مقارنة بنظيراتها في دول عربية أخرى ذات ظروف مشابهة مثل: تونس والمغرب (البنك الدولي، 1977، ص 45)، وكان من بين الإشكالات البارزة كذلك الاختلال في توزيع الدخول، إذ أفرزت سياسات الإنفاق العام والمساعدات الخارجية تركيزا في الثروة داخل فئات محدودة، وبالأخص تلك المرتبطة بجهاز الدولة، أو بالاستثمار العقاري في المدن، مما أدى إلى بروز فجوة طبقية متزايدة، انعكست على أنماط الاستهلاك، وأسهمت في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولاسيما في ظل ضعف الرقابة على الأسواق، وتحرير تدريجي لبعض السلع ضمن اتفاقيات تجارية إقليمية (الهزايمة، 1985، ص96).

أما مشكلة الدين العام، فقد بدأت تفرض نفسها بوضوح في منتصف السبعينات، مع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي وتمويل المشاريع الكبرى وذلك بقروض خارجية، بعضها كان مشروطا بسياسات تقشفية لاحقة، وقد بلغ الدين الخارجي للأردن عام 1979 ما يقرب من 1.4 مليار دولار أمريكي، وهو رقم كبير بمعايير تلك الحقبة، مما انعكس على مخصصات الميزانية العامة وأدى إلى تقليص حجم الإنفاق الاجتماعي في بعض القطاعات مثل: الصحة والتعليم (أبو سعدة، 1992، ص203).

وارتبطت كل هذه الأزمات الهيكلية بتحد أساس يتمثل في الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية والتحويلات، إذ شكلت المساعدات الخليجية وتحويلات المغتربين ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الأردني، إلا أن هذا الاعتماد جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات السياسية والنفطية في المنطقة، وقد أشار "عدنان بدران" في دراسته حول السياسات الاقتصادية العربية بعد 1973 إلى أن الأردن كان الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط في الخليج، نتيجة ارتباطه الوثيق بحجم المعونات والتحويلات، مما جعل تخطيط الميزانية عرضة لحسابات غير مستقرة (بدران، 1993، ص81).

وكذلك، لم يكن القطاع الزراعي في مأمن من التحديات. فعلى الرغم من المشاريع التي نفذت في الأغوار، إلا أن الزراعة واجهت مشكلات بنيوية مثل: محدودية الأراضي القابلة للزراعة، وتذبذب معدلات الأمطار، وقصور أنظمة الري الحديثة، وقد أدى هذا إلى تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 12.3% في عام 1970 إلى ما دون 9% في نهاية العقد (الروابدة، 1987، ص205).

وأن التحديات الخارجية – ومنها الظروف الجيوسياسية – أسهمت في تعميق بعض الإشكالات. فالتوترات المستمرة مع" الكيان الصهيوني" ، وتبعات القضية الفلسطينية، أرهقت الميزانية الأردنية في صورة نفقات أمنية وعسكرية متزايدة، فضلا عن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين وتوفير الخدمات لهم، مما فرض ضغطا إضافيا على البنية التحتية والموارد الاقتصادية للدولة (شحادة، 1980، ص117).

فإن المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأردن في السبعينات لم تكن ناتجة عن ظرف عابر، بل كانت امتدادا لتراكمات تاريخية ومحدودية خيارات اقتصادية في ظل تحديات سياسية وجغرافية معقدة، ومع أن الحكومة قد بذلت جهودا لتجاوز بعض هذه الإشكالات عبر المشاريع

الكبرى وبرامج الإنفاق الرأسمالي، فإن أغلبها بقي دون معالجة جذرية، مما مهد الطريق لأزمات اقتصادية أكبر في الثمانينات.

ثانيا: الأزمات المالية

شهد الاقتصاد الأردني خلال عقد السبعينات سلسلة من الأزمات المالية التي كانت نتيجة لتراكمات هيكلية وتحديات خارجية. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي تحقق نتيجة لتحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية، إلا أن هذه العوامل لم تكن كافية لتحقيق استقرار مالي دائم، مما أدى إلى تفاقم الأزمات المالية في نهاية العقد .

وأحد أبرز مظاهر الأزمة المالية تمثل في العجز المزمن في الميزانية العامة، إذ ارتفعت النفقات الحكومية بشكل كبير نتيجة لزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية والخدمات العامة، دون تحقيق إيرادات كافية لتغطية هذه النفقات.. وقد أشار الباحث" جيل فيلر" إلى أن الاقتصاد الأردني اعتمد بشكل كبير على العوامل الخارجية مثل: التحويلات والمساعدات، مما جعله عرضة للتقلبات الخارجية (فيلر، 1994، ص14).

فضلا عن ذلك، أدى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية إلى تقلبات في التدفقات المالية، مما أثر سلبا على استقرار الاقتصاد، فعلى الرغم من أن هذه المساعدات ساهمت في تمويل المشاريع التنموية، إلا أن تذبذبها جعل التخطيط المالي طويل الأمد أمرا صعبا (فيلر، 1994، ص14).

وأن ارتفاع الدين العام كان من بين التحديات المالية البارزة، إذ لجأت الحكومة إلى الاقتراض لتمويل العجز في الميزانية، مما أدى إلى زيادة عبء خدمة الدين وتأثيره على الإنفاق العام، وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن النظام المالي الأردني توسع بشكل كبير خلال هذه الحقبة، مما زاد من تعقيد إدارة الدين العام (شوفور، 1999، ص5).

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن التضخم بدأ في الارتفاع نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي والاعتماد على التمويل الخارجي، مما أثر على القوة الشرائية للمواطنين وزاد من التحديات الاقتصادية (شوفور، 1999، ص5).

وفي المجمل، كانت الأزمات المالية في الأردن خلال السبعينات نتيجة لتراكمات هيكلية واعتماد مفرط على العوامل الخارجية، مما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات وأدى إلى تحديات مالية كبيرة استمرت في التأثير على الاقتصاد الأردني في العقود التالية .

وتناول هذا المبحث التحديات الاقتصادية التي واجهها الأردن خلال عقد السبعينات، والتي تمثلت في العجز المزمن في الميزانية العامة، وارتفاع معدلات البطالة، والتضخم، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، هذه التحديات كانت نتيجة لسياسات اقتصادية غير فعالة، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وعدم الاستثمار الكافي في القطاعات الإنتاجية (فيلر، 1994، ص18).

ومن وجهة نظر الباحث، فإن هذه التحديات كانت متوقعة نتيجة للنهج الاقتصادي المتبع في تلك الحقبة، والذي ركز على الاستهلاك بدلا من الإنتاج، وعلى المساعدات الخارجية بدلا من تنمية الموارد المحلية. وأن غياب الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الاقتصادية أسهم في تفاقم هذه التحديات. لذا، كان من الضروري تبني إصلاحات اقتصادية هيكلية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل (فهمي الكتوت، 2018، ص60).

وبناء على ما تقدم، يرى الباحث أن التحديات الاقتصادية التي واجهها الأردن في السبعينات كانت نتيجة لسياسات اقتصادية غير مستدامة، وأن التغلب على هذه التحديات يتطلب تبني نهج اقتصادي جديد يركز على التنمية المستدامة والاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

المبحث الثالث

السياسات الاقتصادية

في مواجهة التحديات الاقتصادية، تبنت الحكومة الأردنية خلال السبعينات مجموعة من السياسات الاقتصادية التي هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تم تنفيذ خطط تنموية طموحة، مثل: الخطة الثلاثية (1973–1975)، والخطة الخمسية الأولى (1976–1980)، التي ركزت على تطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات الأساسية. وسعت الحكومة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية (Adams، 1989، p.10).

وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن السياسات الاقتصادية واجهت تحديات في التنفيذ، مثل: ضعف الكفاءة الإدارية والبيروقراطية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، وأن التوسع في القطاع العام وزيادة النفقات الجارية أثرت على كفاءة الإنفاق العام وأدت إلى تفاقم العجز في الميزانية. هذه العوامل أظهرت الحاجة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر فاعلية تركز على تعزيز الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية (الكتوت، 2018، ص45).

أولا: السياسات الحكومية

شهدت السبعينات تحولات جوهرية في السياسات الاقتصادية الأردنية، إذ سعت الحكومة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتبني خطط تنموية طموحة، مستفيدة من المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج. إلا أن هذه السياسات واجهت تحديات متعددة أثرت على فاعليتها واستدامتها .

وقد شهدت السبعينات ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الأردنية في دول الخليج العربي. ونتيجة لذلك، ارتفعت تحويلات العاملين في الخارج بشكل ملحوظ، إذ أسهمت هذه التحويلات في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية ودعم الاستهلاك المحلي. ووفقا لتقرير البنك الدولي، بلغت تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينات، مما جعلها مصدرا رئيسا للعملات الأجنبية ودعما للاقتصاد الوطني (البنك الدولي، 1980، ص45).

وفي عام 1973، أطلقت الحكومة الأردنية الخطة الثلاثية (1973–1975) بهدف معالجة الركود الاقتصادي وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، خصصت الخطة مبلغ 179 مليون دينار لتحقيق نمو اقتصادي بنسبة 8% سنويا وخلق أكثر من 20,000 فرصة عمل، تضمنت الخطة الثلاثية (1973–1975) أهدافا طموحة، مثل: زيادة الدخل من القطاع الصناعي من 20.4 مليون دينار في عام 1971 إلى 36 مليون دينار في عام 1975، وخلق ما لا يقل عن 8،000 فرصة عمل خلال سنوات الخطة، وركزت الخطة على تحسين البنية التحتية، وتوسيع الخدمات العامة في مجالات التعليم، والصحة، ومع ذلك، واجهت الخطة تحديات في التنفيذ، مثل: ضعف الكفاءة الإدارية، والبيروقراطية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، مما حد من فعاليتها، وعلى الرغم من أن الخطة نجحت في تحقيق متوسط نمو سنوي قدره 5.7%، إلا أن أهدافها لم تتحقق بالكامل بسبب التحديات الهيكلية والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية (Adams, 1989, p.10) وواجهت الخطة الثلاثية تحديات متعددة في التنفيذ، أبرزها: ضعف الكفاءة الإدارية والبيروقراطية، ونقص الكوادر الفنية المؤهلة

لتنفيذ المشاريع التنموية. فضلا عن أن الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية جعل تنفيذ المشاريع مرهونا بتوفر هذه المساعدات، مما أدى إلى تأخير في تنفيذ بعض المشاريع أو إلغائها (خالد، 1982، ص112).

وتلتها الخطة الخمسية الأولى (1976–1980) التي هدفت (1976–1980) إلى استغلال الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في المنطقة، خصصت الخطة حوالي 760 مليون دينار لمشاريع التنمية، مع التركيز على السيطرة على التضخم وتحقيق التنمية الإقليمية وذلك بتوفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية، وسعت الخطة إلى تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية(Adams, 1989, p.11)

وسعت الخطة الخمسية الأولى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وذلك بتنويع مصادر الدخل الوطني، وتعزيز دور القطاع الصناعي والزراعي، وهدفت إلى تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وذلك بزيادة الإيرادات المحلية، إلا أن الخطة واجهت تحديات تمثلت في تذبذب أسعار النفط عالميا، مما أثر على حجم المساعدات الخارجية، وارتفاع معدلات التضخم، مما قلل من القوة الشرائية للمواطنين وأثر على الاستثمارات (الحموري، 1985، ص89)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، استمرت التحديات الاقتصادية، إذ واجهت الحكومة عجزا مزمنا في الميزانية العامة نتيجة لزيادة النفقات الحكومية دون تحقيق إيرادات كافية، بلغت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للإنفاق الجاري حوالي 66% في النصف الثاني من السبعينات، مما اضطر الحكومة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية والاقتراض (الكتوت، 2018، ص45)، وأدى الاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية والاقتراض إلى ارتفاع الدين العام بشكل كبير، إذ بلغ الدين الخارجي حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السبعينات، هذا الاعتماد جعل الاقتصاد الأردني عرضة للتقلبات في المساعدات الخارجية وأسعار الفائدة العالمية، مما زاد من هشاشة الاقتصاد الوطني (الرفاعي، 1986، ص102).

وأن الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية جعل الاقتصاد الأردني عرضة للتقلبات الخارجية. ففي عام 1975، بلغت قيمة المنح الخارجية أكثر من 100 مليون دينار، مقابل 82 مليون دينار من الإيرادات المحلية، مما يعكس اعتمادا كبيرا على الدعم الخارجي (حسان، 2020، ص35).

فضلا عن ذلك، شهدت السبعينات توسعا كبيرا في القطاع العام، إذ ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 40% من إجمالي القوى العاملة. هذا التوسع أدى إلى

زيادة العبء المالي على الموازنة العامة، وارتفاع النفقات الجارية بشكل ملحوظ. وأن التركيز على التوظيف في القطاع العام قلل من الحوافز للاستثمار في القطاع الخاص، مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي (الكتوت، 2018، ص60).

وأن السياسات الضريبية لم تكن فاعلة في تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ بلغت نسبة ضريبة الدخل من إجمالي الإيرادات الضريبية 22% فقط، مقابل 78% من الضرائب غير المباشرة، مما يشير إلى تراجع مساهمة أصحاب الدخول المرتفعة في الإيرادات الضريبية (الكتوت، 2018، ص60).

واعتمدت السياسات الضريبية في السبعينات بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، مثل: ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، مما أثر بشكل أكبر على ذوي الدخل المحدود، وفي المقابل، كانت مساهمة ضريبة الدخل، التي تستهدف أصحاب الدخول المرتفعة، منخفضة نسبيا، هذا التوزيع الضريبي أدى إلى تفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر(النجار، 1984، ص54).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في التخطيط الاقتصادي، إلا أن غياب استراتيجية واضحة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية أدى إلى نتائج محدودة على المدى الطويل. فقد تركزت الخطط التنموية على المشاريع الكبرى دون الاهتمام الكافي بتطوير القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، مما حد من تنوع الاقتصاد وزاد من اعتماده على مصادر دخل محدودة (الخطيب، 1987، ص77).

وفي المجمل، يمكن القول: إن السياسات الحكومية في السبعينات سعت إلى تحقيق التنمية وذلك بخطط طموحة، إلا أن التحديات الهيكلية والاعتماد على المساعدات الخارجية والاقتراض أثرت على فاعليتها واستدامتها، مما أدى إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية في العقود اللاحقة .

ثانيا: النتائج والتأثيرات

شهد الاقتصاد الأردني في السبعينات نموا ملحوظا في بعض القطاعات، ولاسيما في مجالات الخدمات والبنية التحتية، مدفوعا بزيادة المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج، إلا أن هذا النمو لم يكن مستداما، فقد واجه الاقتصاد تحديات هيكلية أثرت على استمراريته. (Adams, 1989, p.12).

واعتمد النمو الاقتصادي في الأردن خلال السبعينات بشكل كبير على التحويلات المالية من العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية، مما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، فقد أسهمت هذه المصادر في تمويل الاستهلاك والاستثمار، لكنها لم تؤسس لقاعدة إنتاجية قوية، هذا الاعتماد المفرط أدى إلى هشاشة في البنية الاقتصادية، إذ إن أي انخفاض في هذه التحويلات أو المساعدات كان ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي (International Monetary Fund, 1994, p.12-14).

وقد استثمرت الحكومة الأردنية خلال السبعينات بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية، مثل: الطرق، والمياه، والكهرباء، والتعليم، والصحة، هذه الاستثمارات أسهمت في تحسين مستوى الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاجتماعية، إلا أن بعض هذه المشاريع لم تكن مدروسة بشكل كاف من حيث الجدوى الاقتصادية، مما أدى إلى هدر في الموارد وعدم تحقيق العوائد المتوقع (International Monetary Fund, 1995, p.15-17).

وخلال الحقبة من 1978 إلى 1982، بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن حوالي 8%. إلا أن هذا النمو كان مدفوعا بإنفاق حكومي مرتفع تجاوز 50% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى عجز مالي تجاوز 30% من الناتج المحلي، تم تمويل ثلثيه بالمنح الخارجية، ومع تباطؤ النمو في المنطقة منتصف الثمانينات، وانخفاض المنح إلى حوالي 550 مليون دولار بحلول عام 1988، تأثر الاقتصاد الأردني بشدة، إذ انخفض النمو إلى 1.2% بحلول عام 1985، وأصبح سالبا بحلول عام 1988.

وواجه القطاع الزراعي في الأردن خلال السبعينات تحديات كبيرة، منها: محدودية الموارد المائية، وتدهور الأراضي، وضعف الإنتاجية، على الرغم من الجهود الحكومية لدعم هذا القطاع وذلك بتقديم الإعانات وتوفير المياه بأسعار مدعومة، إلا أن هذه السياسات لم تؤد إلى تحسين كبير في الإنتاج الزراعي. وأن الاعتماد على المحاصيل التقليدية وعدم تنويع الإنتاج حد من قدرة القطاع على المساهمة في النمو الاقتصادي(International Monetary Fund ، 1994, p.18-20).

وأدى الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة، إذ بلغت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للإنفاق الجاري حوالي 66% في النصف الثاني من

السبعينات، مما اضطر الحكومة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية والاقتراض، وبين عامي 1975 و1988، بلغ متوسط العجز المالي السنوي (باستثناء المنح) حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان 17.6% من هذا العجز يعزى إلى العجز الهيكلي الأولي. وقد أدى هذا إلى زيادة الدين العام من 68% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1975 إلى 95% في عام 1988 (الكتوت، 2018، ص 45).

وشهد القطاع العام في الأردن خلال السبعينات توسعا ملحوظا، إذ زادت التوظيفات الحكومية بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع النفقات الجارية، وهذا التوسع لم يكن مصحوبا بتحسين في الكفاءة أو الإنتاجية، بل أدى إلى تضخم الجهاز الإداري وزيادة العبء المالي على الميزانية العامة.، وأن هذا التوسع حد من قدرة القطاع الخاص على النمو والمنافسة، مما أثر سلبا على التنوع الاقتصادي، واتبعت السلطات النقدية في الأردن خلال السبعينات سياسة توسعية لدعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة في عرض النقود، هذا التوسع النقدي أسهم في تمويل العجز المالي، لكنه أدى كذلك إلى ضغوط تضخمية وزيادة في الأسعار، وأن ضعف أدوات السياسة النقدية وقلة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية حد من فاعلية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكان النظام الضريبي في الأردن خلال السبعينات يعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، مثل: الضرائب على المبيعات والجمارك، في حين كانت مساهمة ضريبة الدخل محدودة، وهذا التوجه أدى إلى تحميل العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المحدود، مما أسهم في زيادة التفاوت الاجتماعي، والاقتصادي، وأن ضعف كفاءة إدارة الضرائب وانتشار الإعفاءات الضريبية قلل من فاعلية النظام الضريبي في تحقيق العدالة وتوفير الإيرادات اللازمة .(International Monetary Fund, 1995, p.25-27)

إذ بلغت نسبة ضريبة الدخل من إجمالي الإيرادات الضريبية 22% فقط، مقابل 78% من الضرائب غير المباشرة، مما يشير إلى تراجع مساهمة أصحاب الدخول المرتفعة في الإيرادات الضريبية، وبلغت نفقات الحكومة المركزية في الأردن حوالي 43% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين. وعلى الرغم من أن المنح الخارجية من الدول العربية المصدرة للنفط كانت كبيرة، إذ شكلت حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الحقبة، إلا أن الاعتماد على التمويل من خلال الديون الخارجية والداخلية كان كبيرا أيضا، بمتوسط سنوي حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1975 و1988 (الكتوت، 2018، ص60).

وفي المجمل، يمكن القول: إن النتائج والتأثيرات التي شهدها الاقتصاد الأردني في السبعينات كانت مزيجا من النجاحات والتحديات، مما يستدعي تحليلا دقيقا لفهم الدروس المستفادة وتوجيه السياسات المستقبلية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة (حسان، 2020، ص35).

وتراكم الاختلالات الاقتصادية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أدى إلى أزمة اقتصادية حادة في أواخر الثمانينات، فقد شهدت البلاد انخفاضا حادا في النمو الاقتصادي، وارتفاعا في معدلات التضخم، وزيادة في الدين العام، وتراجعت الاحتياطيات الأجنبية، مما أثر على قدرة الأردن على تمويل وارداته وسداد ديونه، وهذه الأزمة أبرزت الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية لتعزيز الاستقرار والنمو المستدام(International Monetary Fund ، 1994, p30-33).

وتبرز التجربة الاقتصادية الأردنية في السبعينات أهمية إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستقرار والنمو المستدام، وتشمل هذه الإصلاحات تنويع مصادر الدخل، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير النظام الضريبي ليكون أكثر عدالة وفاعلية، وأن تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الاقتصادية يعد أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة.

واستعرض هذا المبحث السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الأردنية خلال عقد السبعينات، والتي تمثلت في تنفيذ خطط تنموية طموحة، مثل: الخطة الثلاثية (1973–1975) والخطة الخمسية الأولى (1976–1980)، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه السياسات واجهت تحديات في التنفيذ، مثل: ضعف الكفاءة الإدارية، والبيروقراطية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، مما حد من فاعليتها.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن السياسات الاقتصادية في تلك الحقبة كانت تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة، وتركزت على الاستجابة للتغيرات الخارجية بدلا من بناء اقتصاد قوي ومستقل. فضلا عن أن التوسع في القطاع العام وزيادة النفقات الجارية أثرت على كفاءة الإنفاق العام وأدت إلى تفاقم العجز في الميزانية. لذا، كان من الضروري تبني سياسات اقتصادية أكثر فاعلية تركز على تعزيز الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية (الكتوت، 2018، ص45).

وبناء على ما تقدم، يرى الباحث أن السياسات الاقتصادية في السبعينات، على الرغم من طموحها، لم تحقق الأهداف المرجوة؛ بسبب ضعف التنفيذ والاعتماد على المساعدات الخارجية، لذا، من الضروري أن تركز السياسات الاقتصادية المستقبلية على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني وذلك بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتطوير الموارد البشرية.

الخاتمة:

شهد الاقتصاد الأردني في عقد السبعينات تحولات جوهرية نتيجة لتبني الحكومة سياسات اقتصادية وتنموية طموحة، مستفيدة من الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والمساعدات الخارجية. وتمثلت هذه السياسات في تنفيذ خطط تنموية مثل: الخطة الثلاثية (1973–1975) والخطة الخمسية الأولى (1976–1980)، التي هدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

وعلى الرغم من النجاحات الأولية التي حققتها هذه الخطط، إلا أن الاقتصاد الأردني واجه تحديات بنيوية، منها: الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، وتوسع القطاع العام، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية. أدى ذلك إلى عجز مزمن في الميزانية العامة وارتفاع المديونية، مما أثر سلبا على استدامة النمو الاقتصادي .

وتظهر التجربة الأردنية في السبعينات أهمية تبني سياسات اقتصادية قائمة على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القطاعات الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. وتؤكد على ضرورة إصلاح الهيكل الضريبي وتحسين كفاءة الإنفاق العام؛ لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

الاستنتاجات

- أظهرت الخطط التنموية في السبعينات طموحا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن تنفيذها واجه تحديات بنيوية حالت دون تحقيق أهدافها بالكامل .
- الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية جعل الاقتصاد الأردني عرضة للتقلبات الخارجية، مما أثر على استقراره واستدامته .
- توسع القطاع العام وزيادة النفقات الجارية أثرا سلبا على كفاءة الإنفاق العام وأديا إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة .
- ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، ولاسيما في القطاعات الزراعية والصناعية، حد من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام .

التوصيات

- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الأردنية العمل على تنويع مصادر الدخل وذلك بتعزيز القطاعات الإنتاجية مثل: الزراعة والصناعة، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية .
- إصلاح الهيكل الضريبي: ينبغي إعادة هيكلة النظام الضريبي لتحقيق عدالة ضريبية وزيادة الإيرادات المحلية، مما يقلل من العجز في الميزانية العامة .
- تحسين كفاءة الإنفاق العام: يجب مراجعة النفقات الحكومية لضمان توجيه الموارد نحو المشاريع التنموية التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد .
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: ينبغي تشجيع الاستثمارات الخاصة وتوفير بيئة أعمال محفزة لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية .
- بناء قاعدة إنتاجية قوية: يجب التركيز على تطوير القطاعات الإنتاجية لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني وتحقيق نمو اقتصادي مستدام .

قائمة المصادر والمراجع:

References:

أولا: الكتب العربية والمعربة

1- أبو سعدة، محمد. (1992). الاقتصاد الأردني في عصر التحول. عمان: دار الشروق.

2- بدران، ناصر. (1993). السياسات الاقتصادية العربية بعد حرب 1973. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3- حسان. (2020). الاقتصاد السياسي الأردني. (د.م): دار النشر.

4- الحسن، محمود. (1991). تطور الاقتصاد الأردني. عمان: دار الفكر.

5- الحموري، سليم. (1985). الاقتصاد الأردني: الواقع والتحديات. عمان: دار الشروق.

6- خالد، أحمد. (1982). التخطيط الاقتصادي الأردني: دراسة تحليلية. عمان: دار الفكر.

7- الخطيب، ناصر. (1987). التخطيط الاقتصادي في الأردن، تقييم نقدي. عمان: دار البشير.

8- الرفاعي، سامي. (1986). التمويل الخارجي والدين العام في الأردن. بيروت: المعهد العربي للتخطيط.

9- السرطاوي، طلال. (1998). السياسة المائية والتنمية الزراعية في الأردن. عمان: دار الأهلية.

10- شوفور، جان. (1999). تحرير مالي وإصلاحات نقدية في الأردن. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

11- الطباع، محمد. (1988). التصنيع والتنمية في الأردن. عمان: دار الكرمل.

12- فيلر، بيتر. (1994). اقتصاد الأردن 1970–1990: أولوية العوامل الخارجية. لندن: روتليدج.

13- الكتوت، فهمي. (2018). الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن. عمان: دار النشر.

14- النجار، عبد الحليم. (1989). التعليم والتنمية في الأردن. بيروت: المركز العربي للدراسات، 1989.

15- النجار، يوسف. (1984). السياسات الضريبية في الأردن: تقييم وتحليل. عمان: دار اليازوري.

16- ولسون، رودريك. (1983). الاقتصاد الأردني: مشكلات وآفاق. لندن: مطبعة روتليدج.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

1- البدور، خالد. (1982). المشكلات الاقتصادية في الأردن. جامعة اليرموك: رسالة ماجستير غير منشورة.

2- الروابدة، فايز. (1987). التنمية المتوازنة في الأردن. جامعة بغداد: أطروحة دكتوراه غير منشورة.

3- الهزايمة، زياد. (1985). المياه والتنمية في الأردن، جامعة مؤتة: رسالة ماجستير غير منشورة.

ثالثا: التقارير والدراسات الرسمية

1- البنك الدولي. (1975). الوضع الاقتصادي الحالي للأردن. واشنطن: البنك الدولي.

2- البنك الدولي. (1977). تقرير الأداء الصناعي الأردني. واشنطن: البنك الدولي.

3- البنك الدولي. (1980). تقرير التنمية الاقتصادية في الأردن. واشنطن: البنك الدولي.

4- الزعبي، فهد. (1983). القطاع العام في الأردن، دراسة تحليلية. عمان: المركز الأردني للدراسات.

5- Adams ،F.G. (1989). Adjustment and Development: The Case of Jordan. Washington: IMF.
6- International Monetary Fund. (1995). Jordan: Staff Country Report No. 97/95. Washington: IMF.
7- International Monetary Fund.(1994). Jordan: Adjustment and Development. Washington: IMF.

رابعا: الدوريات

1- الجغبير، عبد الله. (1995). "التحويلات الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني". الجامعة الأردنية: المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية.
2- شحادة، وليد. (1980). "التنمية والموانئ في الأردن". جامعة الكويت: المجلة العربية للعلوم الاجتماعية.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

First: Arabic and Translated Books

1- Abu Saada ،Muhammad. (1992). The Jordanian Economy in the Era of Transformation. Amman: Dar Al-Shorouk.
2- Badran ،Nasser. (1993). Arab Economic Policies after the 1973 War. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
3- Hassan. (2020). Jordanian Political Economy. (n.d.): Publishing House.
4- Al-Hassan ،Mahmoud. (1991). The Development of the Jordanian Economy. Amman: Dar Al-Fikr.
5- Al-Hamouri ،Salim. (1985). The Jordanian Economy: Reality and Challenges. Amman: Dar Al-Shorouk.
6- Khaled ،Ahmad. (1982). Jordanian Economic Planning: An Analytical Study. Amman: Dar Al-Fikr.
7- Al-Khatib ،Nasser. (1987). Economic Planning in Jordan: A Critical Evaluation. Amman: Dar Al-Basheer.
8- Al-Rifai ،Sami. (1986). External Financing and Public Debt in Jordan. Beirut: Arab Planning Institute.
9- Al-Sartawi ،Talal (1998). Water Policy and Agricultural Development in Jordan. Amman: Dar Al-Ahlia.
10- Chauffeur ،Jean (1999). Financial Liberalization and Monetary Reforms in Jordan. Washington: International Monetary Fund.
11- Al-Tabbaa ،Muhammad (1988). Industrialization and Development in Jordan. Amman: Dar Al-Karmel.
12- Filler ،Peter (1994). The Jordanian Economy 1970–1990: The Primacy of External Factors. London: Routledge.
13- Al-Katout ،Fahmi (2018). The Financial and Economic Crisis in Jordan. Amman: Dar Al-Nashr.
14- Al-Najjar ،Abdul Halim (1989). Education and Development in Jordan. Beirut: Arab Center for Studies ،1989.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

15- Al-Najjar ،Yousef (1984). Tax Policies in Jordan: Evaluation and Analysis. Amman: Dar Al-Yazouri.

16- Wilson ،Roderick. (1983). The Jordanian Economy: Problems and Prospects. London: Routledge Press.

Second: Theses and Dissertations

1- Al-Budour ،Khalid. (1982). Economic Problems in Jordan. Yarmouk University: Unpublished Master's Thesis.

2- Al-Rawabdeh ،Fayez. (1987). Balanced Development in Jordan. University of Baghdad: Unpublished Doctoral Thesis.

3- Al-Hazaimeh ،Ziad. (1985). Water and Development in Jordan. Mu'tah University: Unpublished Master's Thesis.

Third: Official Reports and Studies

1- The World Bank. (1975). The Current Economic Situation of Jordan. Washington: World Bank.

2- The World Bank. (1977). Jordan Industrial Performance Report. Washington: World Bank.

3- The World Bank. (1980). Jordan Economic Development Report. Washington: World Bank.

4- Al-Zoubi ،Fahd. (1983). The Public Sector in Jordan: An Analytical Study. Amman: Jordanian Center for Studies.

Fourth: Periodicals

1- Al-Jaghbir ،Abdullah. (1995). "Foreign Remittances and Their Impact on the Jordanian Economy." University of Jordan: Jordanian Journal of Economic Sciences.

2- Shehadeh ،Walid. (1980). "Development and Ports in Jordan." University of Kuwait: Arab Journal of Social Sciences.